مقدمة :

إنّ كلمة منهجية ترجمة للكلمة اللاتينية (Methodology)، المركبة من كلمتين هما (Méthode) ومعناها الطريقة (logie) ومعناها العلم، وبذلك فإن معناها هو الطريقة العلمية، لأنه في النهاية لا سبيل للعلم دون الاعتماد على طريقة علمية صحيحة.

فكلمة منهجية تعني الطريقة أو السبيل، أي دراسة الطرق والأساليب العلمية التقنية لعلم من العلوم (إنسانية أو طبيعية) على أن تكون هذه الدراسة نقدية تهدف إلى الوصول إلى المعارف العلمية.

في مادة القانون المنهجية، هي اكتساب الطالب الحقوقي للأسلوب والطريقة العلمية الصحيحة للتعامل مع موضوع من المواضيع القانونية المختلفة (دراسة نص قانوني، أو تحليل قرار قضائي، أو وضع استشارة قانونية) ، ويختلف مضمون المنهجية من موضوع لآخر.

فالمنهجية تعلّم الدارس كيف يفكر، كيف يبحث،كيف يكتب ، كيف يعرض ، كيف يناقش.

خلاصة القول أن المنهج هو الطريقة أو الكيفية التي تسلكها من أجل الوصول إلى هدف معين .

البرنامج:

المحور الأول:الإطار المفاهيمي(أدوات المنهجية)

أولا:المعرفة

ثانيا:العلم

ثالثا:البحث العلمي

المحور الثاني: المنهجية (علم المناهج)

أولا :تعريف المنهجية

ثانيا : أهمية المنهجية

ثالثا: ضرورة المنهجية في العلوم القانونية والإدارية

المحور الثالث: المناهج في العلوم القانونية

المحور الرابع: منهجية التعليق على النصوص القانونية الصغيرة(نص قانوني–حكم قضائي)

المحور الثاني :المنهجية (علم المناهج)

لتحديد مفهوم المنهج وجب أن نعرفه ونبحث في خصائصه (أولا)ثم نتطرق إلى أهمية في العلوم بصفة عامة (ثانيا)، ثم نسقط دراستنا على العلوم القانونية والإدارية (ثالثا).

أولا: مفهوم المنهج

1/ مفهوم المنهجية

أ/تعريف المنهجية :

يعرف المنهج لغة بأنه الطريقة أو السبيل أو الكيفية أما اصطلاحا فوردت تعريفات كثيرة:

- "الطريق الأقصر والأسلم للوصول الى الهدف المنشود".
- " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين تكون بها عارفين...."
- " الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".

ب/أنواع المناهج

يختلف العلماء في تصنيف أنواع المناهج، حيث تختلف آراءهم ووجهات نظرهم وبالتالي يختلف عدد وأنواع مناهج البحث العلمي، فالبعض يرتكز على أنواع المناهج الرئيسية، البعض يوسع في عدد المناهج، بتسمية أجزاء من المناهج الرئيسية مناهج جديدة ومستقلة وقائمة بذاتها.

التقسيمات التقليدية:

المنهج التحليلي والمنهج التركيبي: المنهج التحليلي هو منهج اكتشافي يهدف إلى الكشف عن الحقيقة، أما المنهج التركيبي يقوم بتركيب المعلومات، والحقائق التي تم اكتشافها، ويعاب على هذا التقسيم بأنه ناقص، لأنه يتحدث عن الأفكار دون أن تشمل القوانين والنظريات.

المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي:

المنهج التلقائي هو ذلك الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا، نحو المعرفة، دون تحديد سابق لقواعد وأساليب منظمة. أما المنهج التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل في شكل منظم ومرتب ومقصود من أجل الوصول إلى الحقيقة.

التقسيمات الحديثة لمناهج البحث العلمي:

توجد عدة تقسيمات وتصنيفات للمناهج يختلف من عالم إلى آخر:

-تقسيم هويتني: أنواع المناهج هي: Whitness

- المنهج الوصفي
- المنهج التاريخي
- المنهج التجريبي
- المنهج الفلسفي
- المنهج التنبؤي
- المنهج الاجتماعي
- المنهج الابداعي

- أنواع المناهج عند ماركيز Marquis :

- المنهج الأنثروبولوجي (الملاحظة الميدانية)
- المنهج الفلسفي
- منهج دراسة حالة
- المنهج التاريخي
- منهج المسح
- المنهج التجريبي

-تقسيم جودوسكيتس Good and Scates:

- المنهج التاريخي
- المنهج الوصفي
- منهج المسح الوصفي
- المنهج التجريبي
- منهج دراسة الحالة والدراسات الأكلينية
- منهج دراسات النمو والتطور والوارثة

***) وسوف نحاول دراسة المناهج المتفق عليها:**

وهي المنهج التاريخي ، التجريبي، الجدلي، الاستدلالي

ج/ خصائص المنهج:

-زيادة المعارف:

يعتبر المنهج العلمي أفضل الأدوات التي يستخدمها الفرد من أجل زيادة معارفه وإدراكه للحقائق والظواهر المراد دراستها وتحليلها وتوسيع حصيلة معارفه المرتبطة بهذه الظواهر، وبالتالي فالمنهج العلمي يعتبر من أهم الوسائل التي تسهم في زيادة المعارف الانسانية والبيئة الطبيعية والتحقق منها بصورة علمية ومدروسة.

- رفض الاعتماد على آراء السابقين:

يرفض المنهج العلمي الاعتماد كلية على آراء السابقين وخاصة تلك التي لا تستند إلى الأسلوب العلمي أو التي لديها أحكام غير موضوعية أو ذاتية أو إيديولوجية ومن ثمَّ فإن الباحث العلمي يجب أن لا يصدر أحكاما مسبقة حول الظواهر أو المشكلات أو القضايا التي تعترضه.

- الحقائق المتوصل إليها قابلة للتعديل:

يمتاز المنهج العلمي بخاصة المرونة والقابلية للتطبيق لدراسة العديد من الظواهر والمشكلات والقضايا التي تتنوع حسب طبيعة ومجالات العلوم وتخصصاتهم الفرعية ومن ثم فالمنهج العلمي لا يمكن أن يقوم على مجموعة من القواعد المنطقية الجامدة الغير قابلة للتعديل.

- استبعاد التحيّز العاطفي:

يتميز المنهج العلمي باستبعاد العاطفة البشرية أو ما يسمى بالتحيّز العاطفي وأن يكون لدى الباحث دوافع ذاتية أو عنصرية قد تقذف بنتائج الدراسة بعيدا عن الموضوعية.

وخلاصة القول أنّ المنهج العلمي منهج واحد في كل العلوم والتغيّر الوارد يكون في الأساليب و الإجراءات الفنية التي يمكن استخدامها، ولهذا يؤكد علماء المناهج بأن المنهج العلمي واحد والأساليب هي المتعددة.

2/ خطوات المنهج:

حتى يحقق المنهج الهدف المرجو منه وهو تحقيق المعرفة العلمية وجب عند استخدامه الاعتماد على العناصر الإجرائية الأساسية المتمثلة في الملاحظة، الفرضيات، التحقق، هذه الأخيرة تعدّ خطوات رئيسة تطبق بدرجات متفاوتة بالنظر إلى مجالات البحث المختلفة.

أ/ الملاحظة:

تقوم الملاحظة بوظيفة أساسية في الدراسة، والمتمثلة في تقديم البيانات وجمعها، والتي تساعد في هيكلة مبدئية للفرضيات، فهي تصيغ تصورًا مسبقا لدى الباحث عن الفرضيات التي يمكن وضعها سواء

بالملاحظة المباشرة، أو بمراجعة المعارف المتراكمة وكلما كانت الملاحظة دقيقة ومفصلة كلّما كانت الفرضيات أكثر دلالة واتساعا وعمقا وإلمامًا بجوانب الموضوع المراد دراسته.

ب/ صياغة الفرضيات

تتمثل الفرضيات أساسا في التغيرات الأولية التي يتصورها الباحث انطلاقا من الملاحظة، وتستخلص هذه الفرضيات من البيانات المعلومات التي تحصّل عليها الباحث بطريقة موضوعية بعيدا عن تغيرات شخصية أو تصورات وتوقعات ذاتية.

وتتلخص أهمية الفرضيات، في رسم إطار البحث ومساره حتى تصل إلى الهدف المرجو من البحث.

ج/ التحقق

ويشكل هذا العنصر أساس البحث والمنهج، ذلك أن استخدام أدوات مناسبة وجمع بيانات منهجية يؤدي للوصول إلى الحقائق ونتائج صحيحة وموضوعية، كما يؤكد علماء المنهجية على أهمية تحسين الأدوات واستخدام فنيات ملائمة لكي يأتي التحقق من الفرضيات بنتائج مثمرة تفيد في عملية التعميم العلمي.

ويجب أن نشير إلى أهمية العنصر الشخصي أثناء دراسة هذه الخطوات والباحث الذي له دور فعال و أساسي، في سير عملية البحث، لأنّ هذا الأخير يعتمد على تصور الباحث في وضع الفرضيات وتحليلها وتصنيفها واستخدام الأدوات المناسبة للوصول في النهاية إلى نتائج معينة. انطلاقا من معرفة النظرية تخلصه من التحيز العاطفي وتحقيقه للموضوعية.

ثانيا: أهمية المنهج

1/ أهمية المنهجية .

يمكن القول بأن المنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما من أجل التوصل إلى نتائج معينة: علمية (الكشف عن الحقيقة)، مقصودة (البرهنة عليها لإقناع الغير)

وتعني أيضا تعليم الإنسان كيفية استخدام ملكاته الفكرية وقدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد ممكن وأقصر طريقة ممكنة.

ويستخدم الباحث تفكيره كأسلوب لمعالجة القضايا، وهو أداة المنهجية في ذلك، ومن هنا تظهر أهمية المنهجية كأداة فكر وتفكير وتنظيم، أداة عمل وتطابق، أداة تخطيط وتسيير، أداة فن وابداع.

أ/ أداة فكر وتفكير وتنظيم:

فالمنهجية أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم ومساعدة الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه.

كما أن دراسة المنهجية تهدف إلى مساعدة الدارس على تنمية قدراته، على فهم المعلومات والبيانات (بحوث أو أعمالا) والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها أي عمل علمي (البحث العلمي).

ب/ أداة عمل وتطبيق

كذلك دراسة المنهجية تزود الدارس بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها وتقسيم نتائجها والحكم على مدى أهميتها والاستفادة منها في مجالات التطبيق والعمل.

ويزيد من أهمية هذه الوظيفة أن التقدم حاليا في أي مجال يعتمد على نتائج البحوث أو الدراسات المقدمة في ذلك المجال.

وهذا يؤكد ضرورة دراسة المنهجية في مختلف المجالات لما توفره للمشتغلين فيها من خبرة يحتاجونها حيث تساعدهم على تحقيق فهم أفضل وتقييم نتائج عملهم أو عمل غيرهم.

ج/ أداة تخطيط وتسيير:

كما أن المنهجية تزود المشتغلين في المجالات الفكرية بأدوات وتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور واتخاذ القرارات الملائمة والفعّالة إزاء المشكلات والصعوبات التي تواجههم في مجالات عملهم.

فالمنهجية تتضمن بيان وتحليل الطرق والأساليب والإرشادات والأدوات العلمية والفنية اللازمة للدارس لإنجاز أعماله سواء كانت بحوثا نظرية أو تطبيقية كتحليل الأحكام القضائية أو نصوص قانونية لاستخلاص نتائج وحلول لمشاكل قائمة (وكذا مواجهة المستجدات وما ينتج من تغيرات نتيجة التطورات).

ولهذا فالمعرفة الواعية بمناهج البحث تمكن الدارس (الباحث) من إتقان عمله البحثي و تلافي الخطوات المبعثرة أو التي لا تفيد شيئا وتجنب الهفوات والعثرات.

2/ علاقة النظرية بالمنهج:

هناك علاقة وطيدة بين النظرية والبحث والمنهج، وحتى يتطور العلم لابد من منهج معيّن، لأنّه قبل اكتشاف المنهج كان العلم يتراكم بالصدفة.

تعرف النظرية بأنها مجموعة من الأفكار والحقائق التي تمت برهنتها وإثباتها علميا بعد إجراء الدراسة الأكاديمية أو الميدانية، فهدف العلم عادة هو الوصول إلى النظريات.

هناك نظرية علمية ترجع للعلوم الطبيعية، ونظرية في العلوم الاجتماعية، الفرق أن النظرية الأولى ترتبط بأشياء، أما النظرية الثانية ترتبط بالإنسان وكل ما يعينه من قيم، مواقف، آراء. فالنظرية الاجتماعية ترتبط بالباحث، لهذا تتميّز بالنسبية.

ثالثا: ضرورة المنهجية في العلوم القانونية والإدارية:

تعتبر العلوم الاجتماعية علوم سلوكية، وهي ميدان من ميادين مناهج البحث العلمي مثل العلوم الطبيعية، ولكن تختلف طرق وأساليب استخدام المنهج العلمية في العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية، وذلك نظرا للخصائص الذاتية والخاصة للعلوم الاجتماعية.

وتجدر الاشارة إلى أن كثيرا من الفلاسفة ورجال المنطق قد رفضوا تطبيق المناهج في العلوم الاجتماعية وضرورة تطبيقها في العلوم الطبيعية فقط وذلك نظرا لعدم دقة الظواهر والعلاقات التي تدرسها العلوم الاجتماعية.

تمتاز العلوم الاجتماعية بمجموعة من الصفقات تميزها عن العلوم الطبيعية ومن أهمها:

***عدم دقة المصطلحات والمفاهيم** : أن المفاهيم المستعملة في العلوم الاجتماعية تمتاز بالمرونة، وهذا ما يجعل المصطلحات في العلوم الطبيعية أكثر دقة وثبات.

***تعمق المواقف والظواهر الاجتماعية وتشابكها:**

هناك دائما في الظاهرة الاجتماعية مجموعة من العوامل المتداخلة التي تدخل في تشكيل الظاهرة، فيجب عند دراسة الظاهرة أن ندرس مجموعة من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، هذا التداخل يؤدي إلى صعوبة فصل الأجزاء عن بعضها البعض والتحكم في كل جزء على حدى ومحاولة دراسته وتحديده.

***صعوبة الوصول إلى قوانين اجتماعية ثابتة واضحة:**

وذلك لشدة تغير الظواهر الاجتماعية المستمر،كذلك صعوبة إجراء التجارب العملية على المواقف والظواهر الاجتماعية والسلوكية، نظرا لصعوبة فصل الظاهرة الاجتماعية عن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى بسبب تداخل وتشابك العلاقات والظواهر الاجتماعية بصورة معقدة ومركبة.

***صعوبة حذف العامل التقني الذاتي في الدراسات الاجتماعية:**

نظرا لكون الباحث هو جزء من البحث فهو يؤثر ويتأثر بالظاهرة الاجتماعية المدروسة، فهو الخصم والحكم وفي ذات الوقت، لهذا لا تتسم البحوث الاجتماعية بالتجرد العلمي والمنطقي.

كل هذه الخصائص والصفات اعتبرها البعض بأنها موانع تعترض خضوع العلوم الاجتماعية للمنهج، في حين ذهب علماء العلوم الاجتماعية إلى البحث في إمكانية ذلك وحاولوا وضع مجموعة من

القواعد العلمية التي يمكن بواسطتها التقدم في الدراسات الاجتماعية بطرق منهجية صحيحة مدروسة، وأحسن مثال على ذلك هو أميل دوركايم، وهو من أشهر الفلاسفة الذين حاولوا أن يبرهنوا عمليا على إمكانية بحث الظواهر الاجتماعية بدراسة علمية فوضع مجموعة من القواعد العلمية التي تهيئ وتعدّ الظواهر الاجتماعية لدراستها وبحثها بواسطة المناهج فمن هذه القواعد:

*ضرورة اعتبار ودراسة الظواهر الاجتماعية على أساس أنها أشياء مثل بقية الظواهر الطبيعية الغريبة المستقلة عنّا وعن تفكيرنا .

*قاعدة استبعاد العوامل النفسية الذاتية عند تفسير الظواهر الاجتماعية.

*استبعاد تفسير الظواهر الاجتماعية على أساس المنفعة.

*اكتشاف السبب في وجود الظاهرة الاجتماعية في الظواهر الاجتماعية السابقة.

*اكتشاف الوظيفة التي تحققها وتؤديها الظاهرة الاجتماعية عن طريق ربط كل ظاهرة اجتماعية بغرضها.

*البحث عن المصدر الأصيل والأساسي لكلّ تطور هام عن طريق دراسة تركيب البيئة الاجتماعية.

وقد قامت محاولات مماثلة في كافة مجالات العلوم الاجتماعية، حيث استطاع علماء الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء القانون وغيرهم، بناء مناهج بحث علمية خاصة بهذه العلوم، فما هي هذه المناهج في مجال العلوم القانونية والإدارية.

المحور الثاني: المناهج في لعلوم القانونية الإدارية:

تعتبر العلوم القانونية والإدارية جزء لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية والسلوكية على أساس أن هدف العلوم القانونية هو تنظيم المجتمع وضبطه ضبطا تنظيميا وقانونيا من أجل تحقيق المصالح العامة المشتركة عن طريق توفير الأمن والسم والاستقرار الاجتماعي.

ولما كان القانون فرعا من فروع العلوم الاجتماعية. فإنه يطبق مناهج البحث العلمي المعروفة لدى هذه الأخيرة.

أولا: المنهج الاستدلالي:

1-مفهوم المنهج الاستدلالي :

هو البرهان الذي يبدأ من القضايا مسلم بها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون اللجوء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب، وبمفهوم آخر الاستدلال عبارة عن عملية سلوكية لتحصيل الحقيقة، وهو أيضا التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا جديدة. والاستدلال عملية منطقية تقوم على موضوعات وقضايا لا تحتاج إلى برهنة وبهذا فالاستدلال

نظام يقوم على مبادئ ونظريات ويبدأ من قضايا ويسير منها إلى أخرى تنتج عنها الضرورة، وقد تكون القضايا الأولى المنطلق منها مستنتجة هي الأخرى من قضايا سابقة لها داخل العلم الواحد الذي تنتسب إليه تلك القضية، وهذا المنهج يقوم على مبادئ ثلاث.

2- مبادئ المنهج الاستدلالي:

مبادئ الاستدلال هي مجموع القضايا والتصورات الأولية، وقد قسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى:

أ- البديهيات: البديهية هي قضية بينة بنفسها وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة لا تحتاج إلى إثبات وتتسم البديهية بثلاثة خاصيّات هي أنها بينة أي تتضح للنفس تلقائيا، وأنّ البديهية أولية منطقية أي أنها مبدأ أولي غير مستنتج من غيره وان البديهية قاعدة صورية عامة أي أنها شاملة لأكثر من علم واحد ومثال على البديهية " الكل أكبر من أي جزء من أجزائه"، "الكل هو مجموع أجزائه".

ب- المصادرات: المصادرات قضية ليست بيّنة بنفسها، ولا يمكن أن يبرهن على صحتها وإنّما يطالب بالتسليم بصحتها، وتوجد في علم الرياضيات والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل المصادرة القائلة: " بأنّ الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع".

ج- التعريفات: وهي تصوّرات خاصة بكلّ علم وهي تتكوّن من شيئين: المعرف وهو الشيء المراد تعريفه، المعرّف هو الكلام أو القول الذي يحدّد خواص الشيء المعرف، وهي تختلف باختلاف المجالات التي تعالجها، فالتعريف الرياضي يتميّز عن التعريف المختص بالعلوم الطبيعية، فالتعريف الرياضي تعريف نهائي وثابت، كلّي وشامل أمّا في علم الطبيعة فهو تعريف متحرّك ومتدرّج في تكوينه (يتكوّن شيئا فشيئا) فكثير من التعاريف لم تتكون دفعة واحدة، إذن فالتعريفات هي قضايا وتطورات جزئية وخاصة بكلّ علم وهي تعبير عن ماهية المعرّف وحده وعن كله ويتركب التعريف من جزئين أولهما ما يراد تعريفه، وثانيا القول المعرف.

و من أهم العيوب التي تشوب هذا المنهج هو تداخل هذه المبادئ و صعوبة التفريق بينها لأنها على قدر كبير من التداخل و التكامل.

3- أدوات المنهج الاستدلالي:

الاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات أهمّها القياس، التجريب العقلي، والتركيب.

أ- القياس: هو الأخذ بالقضايا المماثلة للقضية المدروسة من أجل الوصول إلى نتيجة صحيحة ومقنعة، فالقياس في الشريعة الإسلامية على سبيل المثال: نأتي بقضية تحريم الخمر فهي مدروسة ونأتي بقضية المخدرات التي تتطابق مع القضية المدروسة من أجل حكم صحيح ومقنع.

ب-التجريب العقلي: هو في معناه العام والواسع قيام الإنسان بداخل عقله بكلّ الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج.

ج- التركيب: هو عملية تبدأ من القضية الصحيحة إلى استخراج النتائج.

4- تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

باعتبار المنهج الاستدلالي منهج عقلي ثابت، فقد طبّق هذا المنهج في مجال تحليل ودراسة وتأصيل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية خصوصا من أجل دراسة هذه الظواهر ومحاولة استخلاص قوانين وقواعد ثابتة ونسبية لمختلف المجالات المذكورة ومحاولة البحث عن القواعد والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدول والقانون تقسيم الدول والأمة، وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد وظواهر الدكتاتورية والديمقراطية والثورة والسلم، ومن جهة أخرى يستخدم رجال القانون المنهج الاستدلالي في تفسير وتركيب وتطبيق المبادئ والأحكام القانونية العامة خصوصا القضاء الجنائي والقضاء المدني أين يستنبط رجال القضاء النتائج والأحكام المطروحة بعد إجراء عمليات الإسناد والتكييف القانوني للقضية المطروحة العامة والمجرّدة.

كما يلجأ رجال التشريع إلى قواعد المنهج الاستدلالي في رسم السياسات التشريعية التي ترتكز على منطلقات و فلسفة و إيديولوجية سائدة في المجتمع، تكون مصدرا لاستلهام هذه التشريعات.

و في الأخير لا يقتصر المنهج الاستدلالي على السير من الكلي إلى الجزئي بل أيضا يسير من الخاص إلى العام، و هو منهج يقوم على أشياء من خلق العقل و أنه تحصيل حاصل مستمر.

ثانيا: المنهج التجريبي

يتميز المنهج التجريبي بإثبات الفروض أو الافتراضات العلمية عن طريق التجربة للتعريف على العلاقات السببية أو العلاقات بين الظواهر المختلفة.

1- مفهوم المنهج التجريبي:

يعتبر المنهج التجريبي من أفضل مناهج البحث العلمي، لأنّ هذا المنهج يعتمد بالأساس على التجربة العلمية ممّا يتيح فرصة عملية لمعرفة الحقائق وسنّ القوانين عن طريق هذه التجارب، والمنهج التجريبي قديم قدم الإنسان، وهو منهج أكثر أهمية للإنسان مقارنة مع مناهج البحث العلمي الأخرى، لأن

هذا المنهج ساعده على التطوّر وبناء مجموعة من الحقائق الرّاسخة عن طريق الملاحظة والتجريب والوصول إلى النتائج الصحيحة ومعرفة الطرق السليمة للتعامل مع الظواهر وتفسيرها والتكيف ومحاولة استثمار الطبيعة لصالحه والسيطرة عليها.

2- مراحل المنهج التجريبي:

أ- مرحلة الملاحظة: وهي أول مراحل المنهج التجريبي، وهي المشاهدة العلمية المنظمة الدقيقة والمقصودة لواقعة معينة، وهي تختلف عن الملاحظة العفوية أو العرضية التي لا تكون مقصودة، والواقعة التي يتم ملاحظتها هي واقعة متكرّرة بنفس الأسلوب وبنفس الشكل بحيث تمثل ظاهرة، والملاحظة تهدف إلى الكشف عبر الحقائق التي يمكن استخدامها لاستنباط معرفة جديدة.

ب- مرحلة القروض: القروض هي التوقعات والتخمينات للأسباب التي تكمن خلف الظاهرة والعوامل التي أدّت إلى بروزها وظهورها بهذا الشكل، ويعتبر الفرض نظرية لم تثبت صحتها بعد، أو هي نظرية رهن التحقيق أو هو تفسير مؤقت الذي يضعه الباحث للتكهن بالقوانين التي تحكم سير الظاهرة.

ج- مرحلة التجريب: تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث، أين يتم التأكد من صدق الفرض وصحته بعد القيام بالتجارب فلا تبقى فرضية وإنّما تصبح واقعا عمليا يساعد على الكشف عن حقيقة الظواهر، والقدرة على تفسيرها والتحكم فيها والتنبأ بها.

3- عناصر المنهج التجريبي:

يتكون المنهج التجريبي من ثلاث عناصر:

أ- التعريف والتوصيف والتصنيف: ونعني بها الوصف البسيط للظاهرة ومحاولة وضع تعريف بها وتصنيفها.

ب- التحليل: ونقصد بها محاولة الكشف عن الروابط الموجودة بين طائفة من الظواهر المشابهة.

ج- التركيب: يتم بتركيب القوانين الجزئية المستخلصة من العنصر السابق للوصول إلى قانون كلّي وعام يصلح لأن نستخلص من بقية القوانين الفرعية.

4- تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

كلّما كانت الظواهر الاجتماعية قابلة للملاحظة والقيس، كلّما كان تطبيق المنهج التجريبي ممكنا في مجال العلوم الاجتماعية، عموما والعلوم القانونية والإدارية خصوصا، فالظاهرة القانونية قابلة لتطبيق المنهج التجريبي، طالماّ أنها قابلة للملاحظة العلمية الدقيقة والقيس وتركيب الظواهر القانونية للوصول إلى نظرية علمية، هناك مجالات كثيرة في العلوم القانونية والإدارية ينطبق عليها هذا الوصف، ففي

مجال الدراسات الجنائية، وأبحاث الجريمة وتأثير البيئة، والذكاء، والمخدرات ودراسة علم النفس الجنائي، والعلاقة بين الجريمة والعقوبة والإصلاحات العقابية يجد المنهج التجريبي مكانه فيه، كذلك دراسة الإدارة، وظاهرة تقسيم العمل الإداري وكيفية اتخاذ القرارات الإدارية وظاهرة التدرج الإداري تحتم كذلك الأخذ بالمنهج التجريبي.

ثالثا: المنهج الجدلي

1- تعريف المنهج الجدلي: هو الحوار بين الفكرة المطروحة والفكرة النقيضة للوصول إلى الحقيقة الكاملة.

2- قوانين المنهج الجدلي:

أ- قانون التحوّل من الكم إلى الكيف والعكس: كل ظاهرة تتكوّن من مجموعة من الخصائص، تميّزها عن غيرها من الظواهر، وكلية الخصائص التي تجعل من الشيء ما هو عليه هي كيفه، وكلية الخصائص التي تحدّد أبعاده هي كلّه، والتحولات الكيفية في الشيء، بصورة تدريجية ومنتظمة تصل إلى حدّ لابد معه أن تتحوّل بعدها إلى تغيرات كميته والعكس، مثل تبخر الماء بعد وصوله إلى درجة الغليان.

ب-قانون وحدة الصراع الأضداد: ونقصد به تواجد داخل الظاهرة الواحدة أجزاء متضادة ومتناقضة ولكنها متعايشة في انسجام، كما هو الحال بالنسبة لقطبي المغناطيس.

ج- قانون نفي النفي: هو نفي حالة بكيفية معينة وتشكل حالة جديدة كالتحول مثلا من الملكية الخاصة إلى الملكية الاشتراكية.

3- تطبيقات المنهج الجدلي في العلوم القانونية والإدارية:

يطبّق المنهج الجدلي تطبيقا واسعا في العلوم الاجتماعية، وخصوصا في العلوم القانونية، ويظهر تأثيره في دراسة فلسفة القانون ونظرية القانون، والقانون الدستوري ونظرية الدولة والعلوم السياسية، وفي تفسير السلطة وتحليل ظاهرة الثورة وعلاقتها بالملكية وتظهر أهمية التنظيم الجدلي، نظرا لتداخل الظواهر الاجتماعية والقانونية وتعدّد جزئياتها وتناقضها وضرورة البحث في كيفية تطويرها وتنظيمها.

رابعا: المنهج التاريخي:

1- تعريف المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخي بأنه الطريقة العلمية التي تساعدنا على تحليل الحوادث التاريخية في الماضي، ومحاولة دراستها وتفسيرها، كأساس نعتمد عليه لفهم المشاكل المعاصرة ومحاولة حلّها والتنبؤ بها.

2- مراحل المنهج التاريخي:

أ- تحديد المشكلة أو الموضوع التاريخي: ونقصد به تحديد أو البحث عن فكرة علمية تقوم حول تساؤلات تاريخية معينة، وتكون نقطة انطلاق للبحث التاريخي للوصول في النهاية إلى إجابات صحيحة وثابتة.

ب-جمع المادة التاريخية: وذلك عن طريق تحضير كافة المصادر والوثائق المتصلة بالمشكلة ودراسة وتحليل هذه الوثائق والتأكد من صحتها ومضمونها، ومن مصادر البحث التاريخي، القصص، الأغاني، القصائد الآثار، الوثائق، السجلات، أشخاص شاهدو عيان عاصروا الأحداث، كتب، صحف، ... إلى غير ذلك.

ج- نقد المادة التاريخية: ونقصد به إثبات هوية وأصل الوثيقة التاريخية، وتحديد مصدر الوثيقة التاريخية ومكانها وصاحبها.

د- صياغة الفروض وتحقيقها: إنّ الفروض في البحوث التاريخية أكثر تميّزا من الفروض في البحوث الأخرى لأنها متعلّقة بماضي انتهى ولا تتوافر عنه إلا بيانات جزئية، والفرضية في البحث التاريخي تكون في شكل تصوّر ذهني عام يقوم به الباحث في شكل تجميع البيانات المتوفرة وربطها.

هـ- تركيب التفسير التاريخي: يتم في هذه المرحلة ربط وتركيب البيانات وتحليلها والوصول إلى تركيب وتفسير حقيقة تاريخية مثل: تاريخ بلد معين، أو ثورة معينة، أو السيرة الذاتية لشخصية تاريخية معينة.

3- تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية:

يقدّم المنهج التاريخي الطريقة الصحيحة والمؤكدة للكشف عند الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والعائلات والمدارس والفلسفات والأفكار القانونية والتنظيمية التي تستمد منها النظم القانونية الحالية بطريقة علمية صحيحة وواضحة.

خامسا: المنهج الوصفي

يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة الاجتماعية التي يريد دراستها، وتحليلها وتصنيفها بصورة كمية وكيفية، كما يصف ظاهرة معينة استنادا إلى الوضع الحالي، و من خلال ذلك يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة:

-ماهو الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟

-ماهي العلاقات بين الظاهرة المحددة و الظواهر الأخرى؟

-ماهي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

و تكون الإجابة على هذه الأسئلة من خلال القيام بعملية جمع الحقائق و البيانات الكمية و الكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

1/الهدف من المنهج الوصفي:

يهدف المنهج الوصفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

-القيام بجمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع الظاهرة المدروسة بطريقة مفصلة.

-القيام بتوضيح الظواهر الأخرى و علاقتها بالظاهرة المدروسة.

-مقارنة الظاهرة محل الدراسة بالظواهر الأخرى المحيطة بها.

2/خطوات المنهج الوصفي:

-تحديد الظاهرة محل الدراسة و البحث.

-القيام بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها.

-وضع الفرضيات.

-اختيار عينة الدراسة.

-القيام باختيار أدوات البحث التي يستعملها الباحث في دراسته.

-الوصول إلى النتائج.

-القيام بتحليل النتائج و تفسيرها و الوصول إلى تعميمات.

3/أنواع المنهج الوصفي:

تنقسم المناهج الوصفية إلى أنواع:

-منهج الدراسات المسحية.

-منهج دراسة حالة.

-منهج دراسات النمو و التطور.

يعتبر منهج دراسة حالة من أهم المناهج الوصفية استخداما في العلوم القانونية، يهتم بدراسة وحدة من وحدات المجتمع،دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها و ذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات، و من خلال ذلك فإن هذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت فردا أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمع محلي أو مجتمع عام، بهدف جمع البيانات و المعطيات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة.

يستخدم منهج دراسة حالة في العلوم القانونية، و يظهر ذلك بصفة خاصة في مجال العلوم الجنائية، مثلا من أجل معرفة الدوافع الإجرامية ، فإنه يستوجب على البحث التعمق في دراسة

الحالة من أجل تفسير السلوك الإجرامي خاصة مع التطور المذهل للظاهرة الإجرامية و ظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق، و هذا يتطلب دراسات قانونية متخصصة و معمقة و كل ذلك من أجل الوصول إلى وضع تشريعات و قواعد تواجه هذه الظواهر الجديدة، و هذا بطبيعة الحال باشتراك مع الباحثين في مختلف التخصصات.

4/ تطبيقات المنهج الوصفي في العلوم القانونية:

تستند البحوث الوصفية على أسس منهجية أهمها:التجريد و التعميم ،أما التجريد فهو عملية عزل و انتقاء مظاهر معينة بصفة جزئية،أما التعميم:فإذا صنفت مجموعة من الوقائع على أساس عامل مميز و قد يكون التعميم شاملا باستخدام كلمة "جميع"،و قد يكون جزئيا باستخدام كلمة "بعض".

في المجالات القانونية للمنهج الوصفي مجال تطبيق واسع في إجراء المسوح الاجتماعية اللازمة لتطوير المنظومة القانونية و دراسات المؤسسات العقابية و في إجراء التحقيقات للكشف عن أسباب النزاعات القانونية بوجه عام، و دراسة تطور و نمو الصفات الإجرامية و علاقتها بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و غير ذلك.

سادسا:المنهج التحليلي و ميادين تطبيقه في العلوم القانونية:

هو طريقة منظمة تستخدم في معالجة الدراسات الإنسانية و العلمية في الوقت نفسه، و تختلف طريقة التحليل على حسب محتوى البحث و مضمونه.

و هو عملية تفكيك موضوع الدراسة لعناصر بسيطة و أولية ،ثم نقد و تقييم المعلومات و البيانات و في النهاية تأتي مرحلة التركيب و الاستنتاج و الخروج بمفاهيم واضحة.

يعتبر المنهج التحليلي في طليعة ما يستخدم في العلوم القانونية و يعتمد على قيام الباحث بعملية تفكيك للمشكلة في صورة عناصر أساسية، و دراسة كل عنصر بمعزل عن الآخر،و بعد ذلك يقوم الباحث بتتبع المصادر القانونية مع القيام بعملية تقويم و نقد و في النهاية يقوم بعملية تركيب النتائج، و من ثم حل الإشكالية.

1/خطوات المنهج التحليلي:

- تحديد مشكلة البحث أو الموضوع.
- صياغة الفرضيات (أي افتراض وجود علاقة بين المتغيرات).
- تحديد مجتمع البحث:المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث و الدراسة.

- أخذ العينة مثلا موقف الصحافة من الانتخابات.
- تحديد رمز التحليل للعينة مثلا جريدة الخبر.
- التحليل يمكن أن يكون كميا أو كيفيا.

2/مبادئ المنهج التحليلي:

يقوم المنهج التحليلي على ثلاث عمليات:التفسير،النقد،الاستنباط.

- التفسير:شرح موضوع البحث العلمي و تحليل نصوصه.
- النقد:هو عملية رصد مواطن الخطأ و الصواب في موضوع علمي،من أجل تقويم و تصحيح بعض المفاهيم و القضايا المتعلقة به.
- الاستنباط:يهدف لوضع نظرية علمية ما.

3/تطبيقات المنهج التحليلي في العلوم القانونية:

التحليل هو آلة تفسيرية تمكن الباحث من التعمق و التحكم في الموضوع محل الدراسة،و هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية و النقدية للنصوص السياسية و القانونية و من أهمها:

- تحليل أنماط الجرائم و عددها و بنيتها من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.
- تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامي.
- تحليل محتوى الخطب السياسية و الدبلوماسية و خطابات المعارضات السياسية.
- دراسة محتوى الدساتير و القوانين لكشف مواطن الخلل و التغيرات.
- دراسة أقوال الشهود و اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.
- استخدامه من طرف النواب في البرلمان لتحليل مشاريع القوانين.

و يعد المنهج التحليلي من أبسط المناهج و أكثرها استعمالا بالنسبة للطلاب في الجامعات أو رجال القانون و السياسة و الاقتصاد عموما.

سادسا :المنهج المقارن و ميادين تطبيقه في العلوم القانونية:

يقصد بالمنهج المقارن مقارنة نظامين قانونيين متماثلين في كل الظروف و لكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.

يستخدم هذا المنهج في إجراء مقارنة بين النظم القانونية في أكثر من دولة، و إيجاد أوجه الاختلاف و التشابه، و الهدف من ذلك هو رغبة الباحث في وضع نصوص قانونية حديثة أسوة بدول أخرى أكثر تطورا، أو معالجة خلل في النظم القانونية المطبقة.

و هو المنهج الأكثر استخداما، في العلوم القانونية فله دور أساسي في معالجة النواقص أو الخلل أو المشكلات في النظم القانونية كما أنه من أهم المناهج العلمية التي تساهم في تطوير العلوم القانونية.

تجري على مستوى العلوم القانونية الكثير من الأبحاث التي تستعمل المنهج المقارن، من خلال مقارنة مؤسسات قانونية و نظم قانونية أخرى، و كثيرا ما تؤدي هذه الدراسات المقارنة إلى تعديل أو تغيير المنظومة القانونية بما يتوافق مع التطورات الجديدة.

يتبع الباحث في مجال الدراسات المقارنة في العلوم القانونية الخطوات التالية:

- تحديد الظواهر المتجانسة و المتماثلة و ليس الظواهر المتناقضة.
- القيام بجمع المعلومات بواسطة استخدام أدوات البحث العلمي.
- القيام بعملية التحليل و التصنيف للمعلومات و مقارنتها.

المحور الرابع :منهجية التعليق على نصوص قانونية صغيرة:

أولا:منهجية التعليق على قرار قضائي:

1/تعريف الحكم أو القرار القضائي:

هو عبارة عن محرر يصدر من جهة قضائية معينة، فإن صدر عن قاضي درجة أولى فاصلا في النزاع سمي حكما قضائيا، أما إذا صدر عن قاضي كل من الدرجة الثانية أو المحكمة العليا سمي قرار قضائي.

مبدأ التقاضي على درجتين

مبدأ ازدواجية القضاء

نزاع عادي	نزاع إداري

- يصدر قاضي درجة أولى حكما ابتدائيا قابلا للطعن بالاستئناف أمام المجلس القضائي، هذا الأخير يصدر قرار قضائي إما بتأييد الحكم أو تعديله أو إلغائه و الفصل من جديد في القضية.

- الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا التي تصدر قرارا قضائيا يقضي إما بقبول الطعن أو إحالة القضية و الأطراف على المجلس (نفس المجلس بتشكيلة أخرى جديدة) للفصل فيها من جديد.
- لهذا يعتبر قاضي المحكمة الابتدائية +المجلس القضائي(قضاء موضوع) أي قاضي وقائع :يفصل في موضوع النزاع.
- أما قاضي المحكمة العليا :قاضي قانون يرى و يراقب مدى تطبيق قضاة الموضوع للقانون.
- و عليه فأطراف النزاع {مدعي /مدعى عليه }المحكمة

{مستأنف/مستأنف عليه}المجلس القضائي

{الطاعن/الطاعن ضده}المحكمة العليا

2/تعريف منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي:

هي دراسة نظرية و تطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة ما يجعلها تتطلب مرحلتين (دراسة مزدوجة).

✓ **مرحلة تحضيرية:**

يتبع فيها الطالب العناصر التالية بالترتيب:

أ/الوقائع:هي كل الأحداث التي أدت إلى نشوء النزاع من أفعال مادية (الضرب)،أو أقوال (وعد)، أو تصرفات قانونية (عقد)، و في ذلك على الطالب مراعاة عند استخراجها مايلي:

- أن لا يستخرج إلا الوقائع التي تهم في حل النزاع فلا يزيد عليها و لا يفترض.
- أن تدون الوقائع بصفة متسلسلة زمنيا حسب وقوعها مرتبة في شكل نقاط.

ب/الإجراءات:هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع معنى درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، بحيث يجب على الطالب أن يبين أولا مستوى الجهة القضائية التي تم أمامها الإجراء مع ذكر طرفي الدعوى .

ملاحظة:أن لا يفترض الطالب إجراء جديد لم يكن النزاع قد مر به.

ج/الإدعاءات:

هي طلبات أطراف النزاع و الأسس القانونية التي يستند إليها في المطالبة بحقوقه .

و بما أن إدعاءات الطرفين ستكون متضاربة هذا سيسمح بطرح مشكل قانوني.

د/المشكل القانوني:

يتمثل في السؤال الذي يطرحه الطالب و الذي يجب أن يراعي فيها:- أن يطرحه في كل سؤال.

- بصيغة قانونية دقيقة متجنبا الطرح العام.
- أن لا يخترع مشكل غير موجود في النزاع.

✓ **المرحلة التحريرية:**

المقدمة:

عرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق في جملة وجيزة بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار القضائي في فقرة صغيرة يسرد فيها بإيجاز كل من الوقائع و الإجراءات و الإدعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل لصلب الموضوع.

صلب الموضوع: تحليل موضوع النزاع الذي تناوله الحكم أو القرار القضائي.

الخاتمة: معالجة الحل الذي توصل إليه القضاء إما بالإيجاب أو السلب أي عدم موافقته مع عرض البديل.

ثانيا:منهجية التعليق على النصوص القانونية:

✓ منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي أو استشارة قانونية موحدة لكنها مختلفة فيما يخص النص القانوني.

✓ النص القانوني سواء كان نصا تشريعيا أو فقهيا، هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها.

✓ التعليق على نص قانوني هو عبارة عن محاولة لتفسير و توضيح النص بقدر من الحرية و بأسلوب شخصي إلى حد معين.

✓ الهدف من مناقشة نص قانوني هو تحقيق مايلي:

- **الهدف الأول:**تحديد إطار المناقشة بحيث على الطالب التقيد بالأفكار التي جاءت في النص.
- **الهدف الثاني:**السماح للطالب بإبداء رأيه تجاه أفكار النص سواء بالتأييد أو بالمخالفة مع تبرير موقفه الشخصي (شرح النصوص مع نقدها).

و هذه المنهجية تتطلب مرحلتين :

المرحلة التحضريرية :تحليل النص شكلا و موضوعا

المرحلة التحريرية :مناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص و ذلك وفق خطة مكونة من مقدمة و صلب موضوع و خاتمة.

1/المرحلة التحضرية: تتضمن التحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له:

أ/**التحليل الشكلي**:دراسة النص من شكله فقط فنستخرج العناصر التالية:

- ❖ طبيعة النص:إذا كان تشريعيا (مادة قانونية) ،أو فقهيا (مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع فقيه معين).
- ❖ المصدر الشكلي:إذا كان نص تشريعي(نذكر موقعه من التقنين الذي أخذ منه بطريقة مرتبة)،أما إذا كان نصا فقهيا (اسم المؤلف، عنوان المرجع، دار النشر، البلد أو المدينة، السنة، الطبعة، ص)
- ❖ المصدر المادي:نقصد به أصل وضعه و نشأته، أصل المبادئ التي يعتمد عليها، يبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب، فإذا كان نصا تشريعيا (معلوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المصري و الفرنسي، فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق و إذا كان ممكنا النص المقابل لها في كل من التقنين المصري و الفرنسي)،أما إذا كان النص فقهيا(فيجدر بنا معرفة المذاهب و القوانين التي تأثر بها الكاتب و يمكن استخراجها عبر فقرات النص الفقهي نفسه، فنجد الفقيه أو الكاتب كلما حاول أن يبرر موقفه يرجع إليها مثلا :أحكام الشريعة الإسلامية)

ب/التحليل الموضوعي: يقتضي التحليل الموضوعي للنص دراسته من حيث المضمون ما يقتضي تتبع العناصر التالية بالترتيب:

- ❖ شرح المصطلحات:شرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص
- ❖ استخراج الفكرة العامة:المعنى الإجمالي للنص
- ❖ استخراج الأفكار الأساسية: تقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا يكون مبنيا على عدد الفقرات حسب الفكرة التي تتضمنها كل فقرة.

2/المرحلة التحريرية:

- ✓ **الخطة:**فرز الأفكار لبيان ماهو أساسي منها و ماهو ثانوي مع استبعاد ماهو خارج عن الموضوع، و الخطة يجب أن تتماشى و النص محل التعليق.
- ✓ **المناقشة تكون من خلال:**

- المقدمة:عرض المسألة القانونية المراد مناقشتها في جملة وجيزة ثم يشير إلى أهمية الموضوع.
- صلب الموضوع:يعرض عبر مباحث و مطالب و فروع و نقاط لمناقشة النص من خلال الأفكار التي استعرضها.
- الخاتمة:تلخيص موضوع المسألة القانونية في فترة وجيزة يليها عرض النتائج التي توصل إليها و موقفه من رأي الكاتب أو المشرع مع عرض البديل إذا كان له موقف مخالف.